

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر موجهة من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح تحيل طيه بيان الاتحاد الروسي بشأن تعليق لوزارة خارجية أوكرانيا مؤرخ 12 آب/أغسطس 2020

تهدي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، سعادة السيدة تاتيانا فالوفايا، وتشرف بأن تحيل طيه بيان الاتحاد الروسي بشأن تعليق صادر عن وزارة خارجية أوكرانيا مؤرخ 12 آب/أغسطس 2020، وعمّم في شكل وثيقة رسمية هي الوثيقة CD/2190.

وستكون البعثة الدائمة للاتحاد الروسي ممتنة للغاية إن أمكن إصدار هذا البيان كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح وتعميمه على جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر. وتغتني البعثة الدائمة هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً عن أسى آيات تقديرها للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح وللأمانة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-12260(A)



* 2 0 1 2 2 6 0 *

بيان الاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح بشأن تعليق وزارة خارجية أوكرانيا في 12 آب/أغسطس 2020

(جنيف، 16 أيلول/سبتمبر 2020)

إن إجراء أسطول الاتحاد الروسي مناورات تدريبية قتالية مسألة تخص الاتحاد الروسي وحده. فجمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الاتحادية جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي. وهذه مسألة ليست مطروحة للنقاش. فقد أصبح جزءاً من البلد تمثيلاً مع إرادة سكانها، ورغبة شعوب العديد من الأمم، ووفقاً للقانون الدولي. وهذا القرار يتفق تماماً مع المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعلن "احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". وأي محاولة للتشكيك في وحدة أراضي الاتحاد الروسي عمل غير مقبول على الإطلاق. فاختيار شعب القرم وسيفاستوبول، الانضمام إلى روسيا، هو اختيار مشروع تماماً.

وندعو شركاءنا إلى الكف عن محاولاتهم الرامية إلى شيطنة النشاط العسكري الروسي في البحر الأسود. فطبيعة الوجود العسكري الروسي في المنطقة لم تتغير منذ أن كانت شبه جزيرة القرم جزءاً من أوكرانيا. وبطبيعة الحال، نعمل على تحديث قواتنا وقدراتنا، حيث شُيدت مرافق خاضعة لسيطرة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على مقربة متزايدة من حدود البلد. ولكن جهودنا تتماشى تماماً مع الاحتياجات الدفاعية والأمنية الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، تُولي روسيا أهمية خاصة لتدابير بناء الثقة في المنطقة، وهي، بدعوتها أعضاء الجيوش الأجنبية إلى مراقبة هذه المناورات، تظهر أكبر قدر ممكن من الشفافية. أما قبول هذه الدعوة من عدمه فيرجع القرار فيه لشركائنا.

والادعاءات ذات الدوافع السياسية المتعلقة بما أسمته وزارة الخارجية الأوكرانية في 12 آب/أغسطس "خطوات متعمدة لتصعيد التوترات" في البحر الأسود هي ادعاءات تُطلق في ظل ترايد النشاط العسكري لأوكرانيا في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تنظم أوكرانيا، بالتعاون مع قوات حلف شمال الأطلسي، مناورات تتضمن هجمات صورية، علاوة على سعي أوكرانيا الدؤوب إلى تطوير مرافقها العسكرية، وبناء قدراتها العسكرية، واختبار منظومات أسلحة جديدة. والواقع، أن حكومة أوكرانيا لا تنكر أن هذه النظم ستستخدم في قتال روسيا.

ومن الواضح أن هذا النشاط العسكري الأوكراني، الذي ينفذ بدعم من الخارج، يزعزع استقرار الحالة ويظهر عدم احترام الالتزامات التعاقدية بموجب الصكوك العسكرية والسياسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أعلننا، في محافل المنظمة، أن هناك أدلة كثيرة على انتهاكات أوكرانيا لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، ولوثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

وتؤيد روسيا الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة البحر الأسود. ونعتقد أن بلدان المنطقة، التي تعتمد على آليات التعاون القائمة، تمتلك كامل القدرة، بمفردها، على معالجة مسائل الأمن المشترك. وندعو جميع دول البحر الأسود إلى العودة إلى التعاون الكامل في إطار فريق العمل المعني بالتعاون البحري في البحر الأسود، وعملية وثام البحر الأسود، والوثيقة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن في البحر الأسود.

وبدلاً من الانهماك في المكيدة السياسية، ينبغي لأوكرانيا أن تركز على الوفاء بالتزاماتها بموجب مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، وأن تضع حداً فوراً للعملية العقابية ضد المدنيين في منطقة دونباس، وأن تنقل الأسلحة إلى مواقع التخزين المحددة، وأن تنزع سلاح جميع الجماعات غير

المشروعة، وأن تزيل المعدات العسكرية الأجنبية والمرتبقة من البلد. والحاجة ملحة إلى رفع الحصار الاجتماعي والاقتصادي وفي ميدان النقل المفروض بصورة غير إنسانية على المنطقة، ومنحها وضعاً خاصاً، ومنح العفو لسكانها، وفقاً لاتفاقات مينسك. وإذا لم تُحل القضايا السياسية، فإن التوصل إلى حل شامل للأزمة في أوكرانيا سيكون مستحيلاً. ونشدد على أن أوكرانيا تتحمل المسؤولية المباشرة عن التنفيذ العملي لجميع جوانب مجموعة تدابير مينسك والقرارات المتخذة في محادثات صيغة نورماندي المعقودة في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019.
